

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

- إن نذر رقبة : فهي التي تجزئ عن الواجب .
- قوله فإن نذر رقبة : فهي التي تجزئ عن الواجب .
- على ما تقدم تبينه في كتاب الطهار .
- إلا أن ينوي رقبة بعينها .
- فيجزئه ما عينه بلا نزاع .
- لكن لو مات المنذور قبل أن يعتقه : لزمه كفارة يمين ولا يلزمه عتق عبد .
- نص على ذلك وقاله .
- وقال الأصحاب : ولو أتلّف العبد المنذور عتقه : لزمه كفارة على الصحيح من المذهب .
- قدمه في الفروع .
- وقيل : يلزمه قيمتها يصرفها إلى الرقاب .
- قوله وإن نذر الطواف على أربع : طاف طوافين نص عليه .
- وهو المذهب .
- جزم به في الوجيز و الهداية و المذهب و مسبوک الذهب و المستوعب و الخلاصة و المحرر وغيرهم .
- وقدمه في الفروع و الرعايتين و الحاوي و النظم وغيرهم .
- وهو من مفردات المذهب .
- قال الشيخ تقي الدين C : هذا بدل واجب .
- وعنه : يجزئه طواف واحد على رجله .
- قال المصنف و الشارح و : القياس أن يلزمه طواف واحد على رجله .
- ولا يلزمه على يديه .
- وفي الكفارة على هذه الرواية وجهان .
- وأطلقهما في المغني و الشرح و الرعاية الكبرى و النظم و الحاوي الصغير و القواعد الأصولية و الفروع .
- قال المصنف و الشارح : بناء على ما تقدم .
- وقال : قياس المذهب : لزوم الكفارة لإخلاله بصفة نذره وإن كان غير مشروع